في أزمة سيولة. ونظراً الى الاضرار المترتبة على مشكلة الشيكات المرتجعة، فقد اعلن المصرف المركزي الاسرائيلي انه سيقوم باتخاذ اجراءات تمنع انتقال مشكلة السيولة، التي يعاني منها التجار العرب، الى داخل اسرائيل[٧٤]. ومن الصعب تقدير حجم الخسائر الناجمة عن مشكلة الشيكات المرتجعة، بسبب فقر المعلومات المتوفرة، وان كانت تساهم في الركود الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد الاسرائيلي، وتضيف اليه مشكلة السيولة التي تقلل من كفاءة الانتاج.

أما على صعيد البورصة، فقد تراجعت اسعار الاسهم في بورصة تل ـ ابيب لشهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) ١٩٨٨ بنسبة ٢٣,٥ بالمئة[٧٥]. وتقدر الخسائر الناتجة عن هذا الهبوط بحوالى ١٢٧٥ مليون دولار[٧٦]. وأكدت التصريحات الاسرائيلية ان الانتفاضة أحد اهم اسباب هبوط الاسعار في البورصة؛ اذ ادى تباطؤ الانتاج والمبيعات، وما ترتب عليه من خسائر للشركات الاسرائيلية، بسبب الاضرابات والمقاطعة، الى طرح الشكوك حول المستقبل الاقتصادي للشركات الاسرائيلية المسجلة في البورصة، وهو ما ادى، بدوره، الى انخفاض القيمة السوقية لأسعار اسهمها ونشوء حمى البيع للتخلص من اسهم هذه الشركات، خاصة وان الانتفاضة ما زالت مستمرة، ولا تبدو أي بوادر لنهايتها. وعلى الرغم من ان خسارة البورصة لا تظهر مباشرة في الناتج القومي الاجمالي الاسرائيلي، الا ان جزءاً منها يتضمنه الناتج القومي بسبب تأثيره في ميزانية شركات الاستثمار والمصارف. فهبوط اداء الشركات المسجلة في البورصة يخفض دخلها، وهذا يؤثر سلباً في مستوى الانفاق الاستهلاكي والاستثماري لهذه الشركات. وينعكس انخفاض الانفاق الاستهلاكي والاستثماري للشركات المسجلة في البورصة على الناتج القومي الاجمالي. ولا يمكن حساب قيمة الخسائر المترتبة على ازمة البورصة، بسبب عدم توفر بيانات مفصّلة عن الشركات المسجلة، ومستوى ادائها الفعلي في الشهور الماضية؛ لذلك نكتفي بعرض هذا الاثر دون تحديد حجمه.

أثر الاضرابات والمقاطعة في الضرائب

على الرغم من اننا سنكتفي بالتوقف عند اثر الانتفاضة في الضرائب المحصلة من المناطق المحتلة، الا ان ذلك لا يمنع من الاشارة الى تأثير الانتفاضة في حجم الضريبة الاجمالية في اسرائيل. فانخفاض الانتاج والدخل في اسرائيل يؤديان الى انخفاض الدخل المتاح للافراد، وكذلك ارباح الشركات ومستوى الاستهلاك بالنسبة الى الافراد والمؤسسات؛ ويترتب على ذلك انخفاض الضرائب المحصلة على دخل الافراد والمؤسسات، وكذلك انخفاض الضرائب غير المباشرة والمرتبطة باستهلاك البضائع والخدمات، مثل ضريبة القيمة المضافة. ففي آذار (مارس) الماضي، انخفض اجمالي ضريبة القيمة المضافة في اسرائيل بنسبة ثلاثة بالمئة[٧٧]؛ كما انخفضت ضريبة الاستيراد بنسبة الثلث في نيسان (ابريل) ١٩٨٨[٧٨].

في الضفة والقطاع، شهدت الاسابيع الاخيرة من الشهر الثالث للانتفاضة انخفاضاً نسبته ٢٠ بالمئة في اجمالي الضرائب المحصلة من المناطق المحتلة، بسبب الانتفاضة، وفقاً لتصريحات رئيس قسم الضرائب في اسرائيل، مردخاي بركات[٧٩]. وبلغ الانخفاض في ضريبة الدخل لشهر آذار (مارس) الماضي ٣٢ بالمئة مقارنة بالشهر عينه من العام ١٩٨٧، وحوالى ١٧ بالمئة مقارنة بالشهر الذي سبقه[٨٠]. اما عضو الكنيست دادي تسوكر (راتس)، فقد قدر حجم خسارة خزينة الدولة، بعد شهرين ونصف الشهر من الانتفاضة، بسبب توقف العائد من الضريبة على مرتبات عمال المناطق في اسرائيل، بـ ٢٠ مليون شيكل (١٣,٣ مليون دولار)، ومن الضرائب المباشرة الاخرى بـ ٤٠